

اليمن

لم تفلح المبادرة الرئاسية الجديدة في نزع فتيل الأزمة بعدما رفضتها جماعة «أنصار الله» لعدم تلبيتها مطالب الشعب، في وقت يبدو فيه أن الرئيس اليمني يحرض الجيش على الحوثيين استعداداً لمواجهة محتملة

الحوثيون يرفضون مبادرة هادي.. والجيش للمواجهة

صنعاء - أحمد الزرقعة، علي عويضة

تلاشت آمال اليمنيين سريعاً بحدوث انفراج في الأزمة التي تمر بها البلاد نتيجة التصعيد الذي بدأته جماعة «أنصار الله» ضد الحكومة مطالبة بإسقاطها، بعد رفض «أنصار الله» مبادرة للرئيس عبد ربه منصور هادي لإنهاء الأزمة، تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتشاور مع المكونات السياسية وإعادة النظر في قرار رفع قيمة المشتقات النفطية ودعوة الحوثيين إلى المشاركة في الحكومة المقبلة مع بدء إزالة مخيماتهم من صنعاء والمناطق المحيطة بها وبسط نفوذ الدولة على كل أراضي البلاد والبدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وأعلن الناطق باسم جماعة «أنصار الله»، محمد عبد السلام، رفض الحركة للمبادرة التي تقدمت بها اللجنة الوطنية الرئاسية المكلفة التفاوض مع الجماعة.

وأوضح عبد السلام، في بيان نشر على موقع «أنصار الله»، أن «ما صدر عن اللجنة موقف يمثلها، ولسنا موافقين عليه»، مضيفاً أن المبادرة تأتي في إطار «المحاولات التي تسعى إلى الالتفاف على مطالب الشعب اليمني».

غير أن الردّ الحوثي لم يبدُ قاطعاً. وهو أتى مبكراً ربما للإشارة إلى أن المبادرة جاءت من طرف واحد.

وبالطبع، هي لن تُنفذ ما لم توافق عليها «أنصار الله» وتلتزم بنودها، وهو الأمر الذي ستكشفه الساعات المقبلة، حيث من المرجح أن يصدر عن الحركة بيان يعلن موقفها الرسمي من المبادرة.

من جهته، يعتبر القيادي في المجلس السياسي للحركة محمد البخيتي أيضاً أن «المبادرة تمثل السلطة والقوى السياسية المشاركة فيها فقط»، ويرى أنها «لم تلب المطالب الشعبية، وخصوصاً في ما يتعلق بخفض أسعار المشتقات النفطية».

وأضاف البخيتي، في حديث لـ«الأخبار»، أن «خفض أسعار المشتقات غير كافٍ ولن يرضي

مسار العملية السياسية، بحيث تستوعب كل القوى بما في ذلك أنصار الله والحراك الجنوبي وشباب الثورة». ولفت إلى أن «الاحتجاجات الشعبية ستستمر، لأن خفض أسعار المشتقات غير كافٍ، ولا بد من إعادة النظر فيه».

في المقابل، أكد مستشار الرئيس اليمني، فارس السقاف، أن الحوثيين سيكونون أمام خيارين بعد إعلانهم رفض المبادرة الرئاسية، أولها أن يناقشوا المبادرة التي لا تزال مشروع مبادرة لم يصدر فيها قرار جمهوري بعد، لتشكيل حكومة كفاءات وطنية ومراجعة سعر المشتقات النفطية. أما الخيار الثاني، فهو إقصاء الحوثيين من الحكومة وأن لا يشاركون فيها وتمضي الدولة في طريقها. ورأى السقاف أن المبادرة قد لبت الحد الأعلى من مطالب جماعة الحوثي.

وكانت اللجنة الرئاسية قد أعلنت المبادرة في اجتماع موسع برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، بحضور مستشاريه وأعضاء مجالس النواب والوزراء والشورى وقيادات وممثلي الأحزاب وتنظيمات أخرى. المبادرة الرئاسية الثانية تضمنت أربع نقاط رئيسية، جاء على رأسها تأليف حكومة وحدة وطنية، يختار رئيس الجمهورية رئيسها خلال أسبوع، ويعين وزراء الحقايب السيادية، الدفاع والمالية

المبادرة الرئاسية الثانية تضمنت أربع نقاط رئيسية

الشعب»، لكنه أشار إلى «جانبي إيجابي تضمنته المبادرة، وخصوصاً في ما يتعلق بتشكيل حكومة كفاءات»، مؤكداً أنه «لا بد من الاتفاق حول باقي التفاصيل حتى يُصحح



رجل أمن مساند لـ «أنصار الله» في تظاهرة أمام مجلس الوزراء أول من أمس (محمد هويص - أ ف ب)

الأدنى للأجور.

وما زالت الضبابية تلف المشهد اليمني عموماً، حتى بعد طرح المبادرة الجديدة التي أعلنت أحزاب ومكونات سياسية تأييدها لها، فمن دون موافقة الحوثيين تظل المبادرة حبراً على ورق، وخصوصاً في ظل المخاوف من مواجهات محتملة.

يوم أمس، خاطب الرئيس اليمني الجيش، في الاجتماع الموسع، مشدداً على ضرورة «رفع الجاهزية القتالية»، وعلى «أن يظلوا على يقظة دائمة وبمعدنويات مرتفعة»، ما يوحي بأن هادي بدأ برمي أوراقه «السلمية» لإيجاد حلول للأزمة، مصعباً من احتمال اندلاع مواجهة بين الجيش وبين الحوثيين، بالتزامن مع توافد أعداد كبيرة من المسلحين الحوثيين يومياً إلى مخيماتهم على بعض مداخل العاصمة، على الرغم من تأكيد زعيم الحركة عبد الملك الحوثي وقياداتها، أن خياراتهم «ستكون سلمية».

والداخلية والخارجية، ويحدد رئيس الجمهورية للمكونات السياسية فترة زمنية محددة لتقديم مرشحيها للحكومة، على أن يتخذ الرئيس هادي القرار الذي يراه مناسباً، وفقاً لصلاحياته الدستورية، في أي طرف لا يقدم مرشحيه في الموعد المحدد أو يعزف عن المشاركة في الحكومة. وذكّرت المبادرة أن اختيار الوزراء سيكون على أساس الكفاءة والنزاهة. كذلك، تضمنت المبادرة إعادة النظر في الكلفة المضافة إلى السعر الدولي للمشتقات النفطية، بما يؤدي إلى خفض سعر كل من مادتي الديزل والبنترول 500 ريال يمني (ما يعادل 2,3 دولار أميركي) بحيث يصبح سعر مادة الديزل 3400 ريال (15,8 دولار) وسعر مادة البنترول 3500 ريال (16,2 دولار)، بالإضافة إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتنفيذ حزمة من «الإصلاحات العميقة»، وسيضمن برنامج الحكومة الجديدة رفع الحد

إلا أنه استدرك أن تصرفات الحكومة على الأرض لا توحى أبداً برغبة في إنهاء القضية.

وأكد النمر أن قضية الشيخ هي قضية سياسية في الأساس، وبالتالي معالجتها يجب أن تكون سياسية بعيداً عن اللجوء إلى القضاء والعنف الأمني في الشوارع.

ورداً على استفسار «الأخبار» عما إذا كان يوجد من دور إيراني لحل الأزمة، خاصة بعد التهديدات الإيرانية للرياض من أنها ستدفع الثمن إذا ما حكم على الشيخ بالإعدام، شدد النمر على أن عائلة الشيخ «لا تهتم لأي حديث في القضية من خارج المملكة، إذ ترى أن الحل هو داخلي ويعني أهل الشيخ وأهالي القطيف الذين دافع عنهم الشيخ».

وفي سؤال عن حالة الشيخ النمر، أوضح شقيقه أن «الشيخ لا يتلقى العلاج الكافي، فالشيخ المقعد بعد إصابته بالشلل إثر

الحق في الاستئناف.

جلسة الأحد 31 آب شهدت عرض خطب «ممنوحة» للشيخ النمر تدينه بطلب إقامة «ولاية الفقيه» في السعودية والبحرين والتحريض على العنف، وهو ما نفاه محامي الشيخ، صادق الجبران الذي أكد أن المقاطع التي عرضت في الجلسة لا تعدو أن تكون رأياً ومحاضرات حرمت استخدام السلاح وكانت سبباً في وقف العنف. ورداً على سؤال «الأخبار» عما إذا كان هناك مبادرات بين عائلة الشيخ والسلطات السعودية لإقفال القضية، بين محمد النمر عدم وجود أي كلام عن مصالحة في أروقة النظام، موضحاً أن العديد من الأطراف طرحت موضوع الشيخ خلال لقاءات مع أمراء المنطقة الشرقية ووزارة الداخلية، لكن لم يُسمع رد إيجابي من المسؤولين.

النمر لفت إلى أن بعض المسؤولين يبدون تجاوباً مع ضرورة إنهاء قضية الشيخ،

تعرضه للرصاصة يوم اعتقاله في 8 حزيران 2012، يحتاج إلى عملية جراحية لإخراج الرصاص من ظهره، ويحتاج إلى عملية أخرى في قدمه التي لما تشفى بعد». ولفت النمر إلى أن الشيخ «بين في جلسة محاكمته أن معنوياته لم تتأثر بحجم الضغوط والترهيب الذي تمارسه عليه السلطات الرسمية، وقد شدد خلال المحاكمة على أنه يصر على أقواله رداً على سؤال القاضي في أكثر من نقطة». وفي سياق متصل، شدد النمر على أن «أي تطور إيجابي في قضية الشيخ يجب أن تترافق مع خطوات عملية من السلطات على أرض الواقع، ومنها رفع نقاط التفتيش عن مداخل القطيف التي أرهقت الناس، بالإضافة إلى إعادة النظر في قضية المساجين الذين بلغ عددهم 300، منهم 5 فتية حكم عليهم بالإعدام، الأمر الذي سيثير المواجهات في المنطقة إذا ما نفذ الحكم بالفدية الخمسة».

السعودية

عائلة النمر تنفي إصدار حكم «الحرابة» على الشيخ

عبد الرحيم عاصي

نفت عائلة الشيخ السعودي المعتقل، نمر عن إصدار المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكم «الحرابة» على الشيخ المعتقل، التي تعدّ أقصى عقوبة موت وفق الشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة، وهي تعني قطع الأرجل واليدين والصلب.

وأعلن شقيق الشيخ، محمد النمر، أن المحكمة حددت يوم 16 أيلول موعداً لجلسة النطق بالحكم بعد أن أغلقت يوم الأحد الماضي باب المرافعة في القضية. وأوضح النمر في اتصال مع «الأخبار» أن الحكم في جلسة 16 أيلول سيكون حكماً ابتدائياً، فيما أن يستجيب القاضي لمرافعة الدفاع ويصدر حكم ببراءة الشيخ أو يصدر حكم بإدانته، وفي هذه الحالة يكون لأي من الطرفين

